E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2018/WG.1/2
30 August 2018
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اجتماع فريق العمل المشترك بين الوكالات والخبراء المعني
بتحسين إحصاءات الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة
القاهرة، مصر، 18-20 سبتمبر 2018

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

الاستخدام الفعال لإحصاءات الإعاقة في صنع السياسات ورصدها

موجز

تقدّم هذه الورقة أهمية تعزيز الاستخدام الفعال لإحصاءات الإعاقة في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، وذلك بإبراز الدور المهم الذي تلعبه الإحصاءات المفصلة في صياغة البرامج والسياسات. كما وتقدم الورقة مثال في تحليل الأدلة لاستهداف مجموعة مستضعفة كالأشخاص ذوي الإعاقة. وتنتهي الورقة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

واجتماع الخبراء مدعو إلى استعراض الوثيقة والنواتج المقترحة وإبداء الآراء والملاحظات بشأنها بغية تعزيز التعاون بين مستخدمي ومنتجي البيانات وإجراء التحليلات اللازمة لاستخدام أكثر فعالية في صنع سياسات أكثر شمولاً وقدرة على الوصول إلى الفئات أكثر حرماناً.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	6-1	3
ألف- إحصاءات الإعاقة في الاتفاقيات الدولية	10-7	4
باء- التعاون بين منتجي البيانات ومستخدميها	12-11	4
جيم- تعريف السياسات المستندة إلى الأدلة	16-13	5
دال- اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	18-17	5
هاء- استخدام مؤشرات معيارية	21-19	6
واو- نشر بيانات مفصلة	25-22	7
زاي- تحليل الأدلة لصياغة السياسات: مثال	26	7
حاء - أولويات ومتطلبات وضع السياسات	46-42	12
طاء- استنتاجات وتوصيات	47	14

مقدمـة

1- يدرك المعنيون بوضع السياسات وصنع القرار أن الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية أمر أساسي لاتخاذ قرارات سليمة تسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وأهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن سبعة عشر هدفاً لرصد التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030، هي دليل على الاهتمام الدولي المتزايد باستخدام الإحصاءات في مختلف مجالات التنمية.

2- ومع أن جهوداً كبيرة بذلت لبناء القدرات الإحصائية لبلدان الإسكوا، فما زال من الضروري تطوير مجال استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات. ومن هنا أهمية التركيز على تطوير أوجه الضعف في العملية الإحصائية وفي دورها في صياغة ومتابعة السياسات العامة، وإيجاد حلول سريعة للمشاكل المتصلة بها. لذلك، من المفيد الإلمام بالحلول التي استخدمها عدد من البلدان لتحقيق النجاحات في مجال الإحصاء، وتعزيز هذه الحلول، تماما كما فعلت دول متقدمة عدّة. والأجهزة الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا، التي أوكلت إليها مهمة جمع البيانات وتحليلها ونشرها وتوفيرها لمتخذي القرارات بهدف صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية، هي في الأساس جزء من البناء المؤسسي لبلدان المنطقة، وتقع على عاتقها مهمة تلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التنمية الوطنية[1].

3- غير أنّ ضعف التعاون بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وواضعي السياسات والجامعات ومراكز البحوث يحول دون استفادة الأجهزة الإحصائية الوطنية من آراء المستخدمين وتعليقاتهم، التي قد تساعد في تطوير نوعية البيانات الإحصائية وتحديد المسائل ذات الأولوية من وجهة نظر الباحثين والأكاديميين، وتوفر أساساً متيناً يرتكز عليه صانعو القرار لوضع حلول وسياسات مستندة إلى الأدلة وقابلة للرصد والتقييم.

4- كما يشكل الافتقار إلى بيانات موثوقة ومفصلة وإلى إحصاءات قابلة للمقارنة عقبات رئيسية أمام إدماج منظور الإعاقة في البرامج الإنمائية. ويُعدّ تحسين جمع الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها وتوافرها ضرورياً لتعزيز صنع السياسات والقرارات بشأن البرامج القائمة على الأدلة، فضلاً عن الرصد الفعال[2].

5- في هذا الإطار، تهدف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة عن طريق إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة الأشخاص ذوي القصور الوظيفي. ولتحقيق هذا الهدف، يجب ترسيخ فهم نطاق انتشار الإعاقة في البلد وكيفية توزيع الإعاقة بين السكان لقياس الاختلافات في معدلات الإعاقة حسب الجنس والعمر والعرق ومنطقة الإقامة أو غيرها من الخصائص.

6- وتقدّم هذه الورقة، أهمية تعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، وذلك بإبراز الدور المهم الذي تلعبه الإحصاءات المفصلة في صياغة البرامج والسياسات. كما وتقدم الورقة مثال عن تحليل الأدلة لاستهداف مجموعة مستضعفة كالأشخاص ذوي الإعاقة.

---

1 الاسكوا، الاستخدام الفعّال للإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة: إطار مفاهيمي، E/ESCWA/SD/2013/Technical Paper.1.

2 الاسكوا، الدليل الإقليمي لتحسين جمع البيانات المتعلقة بالإعاقة وتحليلها في البلدان العربية، E/ESCWA/SD/2018/Manual/1.

ألف- إحصاءات الإعاقة في الاتفاقيات الدولية

7- تتجلى أهمية البيانات حول إعداد سياسات أكثر شمولاً وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المادة 31 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال الدعوة إلى تفصيل المؤشرات حسب حالة الإعاقة.

8- تنص المادة 31[3] حول الإحصاءات وجمع البيانات في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على ما يلي:

- تتعهد الدول الأطراف بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية وبيانات البحوث، لكي تتمكن من صياغة وتنفيذ سياسات لإنفاذ هذه الاتفاقية؛
- يجب تفصيل المعلومات التي يتم جمعها وفقاً لهذه المادة، حسبما يكون مناسباً، واستخدامها للمساعدة في تقييم مدى تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، إلى جانب تحديد وإزالة الحواجز التي تحول دون ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة لحقوقهم؛
- على الدول الأطراف أن تتحمل مسؤولية نشر هذه الإحصاءات وضمان توفرها للأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم.

9- كما وتنص الفقرة 48[4] من إعلان خطة التنمية لعام 2030 على ما يلي:

> "يجري إعداد مؤشرات تعين على القيام بهذا العمل. وستكون هنالك حاجة لوجود بيانات جيدة موثوقة مفصلة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد. وهذه البيانات أساسية لعملية اتخاذ القرارات. وينبغي استخدام البيانات والمعلومات المستسقاة من آليات الإبلاغ القائمة حيثما أمكن. وقد اتفقنا على تكثيف جهودنا من أجل تدعيم القدرات الإحصائية في البلدان النامية، ولا سيما منها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. ونلتزم بوضع مقاييس أوسع للتقدم المحرز تكمل الناتج المحلي الإجمالي".

10- وينبغي تفصيل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حسبما يكون مناسباً، من حيث الدخل أو الجنس أو السن أو الانتماء العرقي أو الاثني أو الوضع من حيث الهجرة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي أو غيرها من الخصائص، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة 68/261).

باء- التعاون بين منتجي البيانات ومستخدميها

11- أن التعاون بين منتجي البيانات الإحصائية ومستخدميها يعود بالفائدة على النظم الإحصائية، ويمكّن الأجهزة الإحصائية الوطنية من تحديد الأولويات في جمع البيانات ونشرها وتحليلها. ويسهم هذا التعاون في

---

3 https://www.un.org/development/desa/disabilities/convention-on-the-rights-of-persons-with-disabilities/article-31-statistics-and-data-collection.html.

4 .https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

تطوير نوعية البيانات الإحصائية المنتجة ويخفف من التضارب فيما بينها. لذلك، فالتشاور المستمر مع المستخدمين والبناء على تعليقاتهم يسهم في تطوير عمليات جمع البيانات وأساليبها.

12- وقد اتخذ عدد كبير من بلدان الإسكوا خطوات عملية لمأسسة عملية التشاور، وذلك عن طريق إنشاء مجالس استشارية رفيعة المستوى تتمثل فيها الوزارات والإدارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وهيئات أخرى، الأمر الذي أدى إلى التقريب بين أصحاب المصلحة، وإلى تحديد احتياجاتهم من البيانات، وتقديم دعم كبير للأجهزة الإحصائية الوطنية من أجل تسهيل عملية صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة.

جيم- تعريف السياسات المستندة إلى الأدلة

13- تساعد السياسات المستندة إلى الأدلة المعنيين على اتخاذ قرارات فعالة في مجال السياسات العامة والبرامج والمشاريع، وذلك عن طريق وضع أفضل الأدلة المتوفرة في جوهر عملية تطوير السياسات وتنفيذها[5]. وهي تلقي الضوء على آلية عمل السياسات وليس على تأثيرها المباشر على الأهداف النهائية.

14- وفي غياب الأدلة الجيدة، لن يتمكن المعنيون بالسياسات من إسداء نصيحة جيدة للحكومات. ولتكون الأدلة جيدة، يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية؛ وأن تكون متصلة بالسياسات وجيدة التوقيت وجاهزة؛ وأن تدلّ على وقائع حقيقية؛ وأن تكون سهلة الاستخدام ويسهل الوصول إليها.

15- ومن أبرز مراحل دورة السياسات العامة هي تحديد القضية المطروحة أو المشكلة أولاً والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتداخلة المكوّنة لها. وبعدئذ، يمكن تحديد المشاكل أو التحديات التي تحتاج إلى حلول، وتحديد أهداف تحليل البيانات. ولذلك، يجب معرفة أسباب الزيادة في عدد الأسر الأقل حظا في منطقة محددة؛ ومعرفة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر المعنية؛ ومعرفة الأسباب الكامنة وراء خصائص الأسر الأقل حظاً والأسر التي تتوفر لها ظروف أفضل، وذلك في ضوء نتائج التحليل، بالإضافة إلى وضع تصور حول أسباب تلك المشكلة أو القضية.

16- كما أن تحليل السياسات في ضوء توافر الإحصاءات يتطلب إنشاء فرق عمل لجمع البيانات ومناقشة تفاصيل السياسات لتحديد المُدخلات الإحصائية، من خلال تقييم مدى توفر الإحصاءات من مختلف المصادر، وجمع المعلومات من خلال آليات استشارية ومستندة على معايير دولية.

دال- اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

17- تعتبر التحسينات في جمع إحصاءات الإعاقة وتوفيرها وتحليلها، أمراً بالغ الأهمية لاتخاذ القرارات السليمة والقائمة على الأدلة عند وضع البرامج وصياغة السياسات. غير أن من الضروري اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام 1994، لا سيما وأن هذه المبادئ تتناول أخلاقيات العمل الإحصائي. لذا، ينبغي أن تراعي البيانات المنتجة والمستخدمة مبادئ أخلاقيات الإحصاءات الرسمية، خصوصاً سرية البيانات المتعلقة بالأفراد وشركات الأعمال.

---

5 Sophie Sutcliffe and Julius Court (2006).

18- تعتمد هذه المبادئ للإحصاءات الرسمية:

i. إن الإحصاءات الرسمية عنصر لا غنى عنه في النظام الإعلامي لأي مجتمع ديمقراطي، بما تقدمه للحكومة والاقتصاد والجمهور من بيانات عن الحالة الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية. ولتحقيق ذلك، يتعين أن تقوم الوكالات المعنية بالإحصاءات الرسمية بجمع ما يثبت فائدته العملية من البيانات الإحصائية وتوفيره للمواطنين بتجرد وفاء بحقهم في التماس المعلومات.

ii. حفاظاً على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يلزم أن تقوم الوكالات الإحصائية، وفقاً لاعتبارات فنية دقيقة تشمل المبادئ العلمية والآداب المهنية، بتحديد أساليب وإجراءات جمع البيانات الإحصائية وتجهيزها وتخزينها وعرضها.

iii. تيسيراً للتفسير السليم للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية وفقاً للمعايير العلمية بعرض المعلومات المتعلقة بمصادر الإحصاءات والأساليب والإجراءات التي تطبق بشأنها.

iv. للوكالات الإحصائية أن تعلق على أي تفسير خاطئ أو استعمال غير سليم للإحصاءات.

v. يجوز الحصول على البيانات، للأغراض الإحصائية، من أي مصدر كان، سواء من الدراسات الاستقصائية الإحصائية أو السجلات الإدارية. وينبغي للوكالات الإحصائية وهي تختار المصدر أن تضع في الاعتبار عناصر النوعية والتوقيت والتكاليف والعبء الذي يقع على كاهل المجيبين.

vi. يتعين إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية.

vii. تعلن على الملأ القوانين والإجراءات والتدابير التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

viii. التنسيق بين الوكالات الإحصائية داخل البلدان، أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي.

ix. قيام الوكالات الإحصائية في كل بلد من البلدان باستخدام المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية يعزز اتساق النظم الإحصائية وكفاءتها على جميع المستويات الرسمية.

x. التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات يسهم في تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في جميع البلدان.

هاء- استخدام مؤشرات معيارية

19- ولإثراء التحليل وتوفير معلومات قيمة للمخططين وصانعي السياسات، يجب توفير مؤشرات معيارية ومعتمدة من مصادر موثوقة ومصادق عليها من قبل المكتب الاحصائي الوطني كمصدر البيانات الرسمية. ويتمكن الاستدلال الى المؤشرات الموصي بها والمعتمدة كما جاء ذكرها في المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، وبأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالإعاقة، وبالمؤشرات الدولية الموحدة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة العمل الدولية الخ من المؤشرات المعيارية والتي تتوفر لها بيانات وصفية عالمية.

20- تحتوي البيانات الوصفية على المعلومات اللازمة لفهم البيانات واستخدامها بفعالية. ويشمل ذلك توثيق محتويات مجموعة البيانات والسياق والجودة والبنية وإمكانية الوصول . تتكون البيانات الوصفية من مجموعة هيكلية من العناصر التي تصف مورد المعلومات وتساعد في تحديدها وموقعها واسترجاعها من قبل المستخدمين، مع تسهيل إدارة المحتوى والوصول.

21- ومن الأهمية القصوى أن تقوم المكاتب الاحصائية بنشر أدلة للمؤشرات المستخدمة تشمل البيانات الوصفية للمفاهيم والمصطلحات لتوفّر الشفافية والمصداقية لمستخدمي البيانات. وتشمل البيانات الوصفية للمؤشر معلومات عن المفاهيم والتعاريف والأساس المنطقي، المنهجية وطريقة الاحتساب والتفصيل، معالجة القيم الناقصة، ومصادر البيانات.

واو- نشر بيانات مفصلة

22- أكد إعلان خطة التنمية لعام 2030 على الحاجة لوجود بيانات مفصلة تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد وهي أساسية لعملية اتخاذ القرارات. وينبغي تفصيل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حسبما يكون مناسباً، من حيث الدخل أو الجنس أو السن أو الانتماء العرقي أو الاثني أو الوضع من حيث الهجرة أو الإعاقة أو الموقع الجغرافي أو غيرها من الخصائص، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

23- تخفي المجاميع الكلية ما يحدث على المستوى الفردي، ولذلك يستوجب قياس التقدم للفئات الأكثر ضعفا وذلك بتوفير معلومات أكثر تفصيلاً مثلاً عن النساء والسكان الأصليين والمزارعين الأسرة والرعاة والصيادين والأشخاص ذوي الإعاقة، والشعوب الأصلية، والأطفال وكبار السن والعمال المهاجرين، ولا سيما النساء المهاجرات، الفقراء والضعفاء كما جاء ذكرهم بالتحديد في غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

24- تظهر التجربة أنه على الرغم من أن عدداً متزايداً من البلدان يطرح أسئلة عن الإعاقة في المسوح والتعدادات، كثيراً ما كان عرض البيانات المتعلقة بالإعاقة محدوداً ويفتقد الى تقاطعات ذات أهمية مع خصائص مختلفة، مما يضعف تحليل إحصاءات الإعاقة وإعدادها.

25- لا يعتبر تفصيل البيانات أسلوبًا جديدًا، وقد تم إجراؤه لخصائص أكثر شيوعًا مثل العمر والجنس. لتحديد ما إذا كان أحد البرامج يصل ويخدم بنجاح الأشخاص ذوي الإعاقات أو بدونها، يجب تفصيل البيانات حسب حالة الإعاقة - وهذا يعني أن المعلومات المتعلقة بأهداف البرنامج وغيرها من الخصائص متاحة وفقًا لحالة الإعاقة.

زاي- تحليل الأدلة لصياغة السياسات: مثال

26- وفيما يلي مثال عن طرق تحليل الأدلة تتبلور فيها صياغة السياسات وتغدو أكثر وضوحاً باستخدام بيانات أكثر تفصيلاً.

أولاً- القضية: الأطفال خارج المدرسة

27- تشير تقديرات عام 2012 إلى أن حوالي 25 مليون شخص في العالم، أو 43٪ من الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة، لن يذهبوا أبداً إلى المدرسة. هناك أيضا تباين كبير بين الجنسين، حيث من المرجح لا تذهب الفتيات

إلى المدرسة (٪48 من المجموع، مقارنة بـ 37٪ للبنين). أصبحت مشكلة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس مركزة بشكل متزايد في البلدان المتأثرة بالصراعات، حيث زادت هذه النسبة من 30٪ في عام 1999 إلى 36٪ في عام 2012. وهذا الاتجاه قوي بشكل خاص في الدول العربية (زادت النسبة من 63٪ إلى 87٪)[6].

28- كما يؤدي انخفاض عدد التلاميذ الملتحقين في المرحلة الابتدائية الى ارتفاع في نسب الامية بين السكان. فانخفاض معدلات الأميه لكبار السن حسب التقرير العالمي كان بسبب دخول أفواج الأصغر سنا، والأكثر تعلما الى سن الرشد، بدلا من أجراء تحسينات داخل أفواج البالغين الذين تعدوا سن الدراسة.

29- وفيما يلي شرح لكيفية استخدام التحليل في إحصاءات التعليم للتأثير على خيارات السياسات العامة بهدف معالجة قضية لمجموعة من السكان المستضعفين.

ثانياً- تحليل عام

30- في سياق التحليل العام للقضية في العراق تشير بيانات مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات في عام 2013 إلى ما يلي:

- هناك حوالي 14 مليون شخص، أو 49 في المائة من السكان لم يذهبوا أبداً الى مدرسة أو يكملوا المرحلة الابتدائية؛
- هناك حوالي 7 مليون شخص، أو 25 في المائة من السكان (6 أعوام وما فوق) حاصلين على شهادة التعليم الابتدائي فقط؛
- هناك حوالي 5 مليون شخص، أو 18 في المائة من السكان (10 أعوام وما فوق) أميين.

31- وبناءً على المعلومات المتوفرة أعلاه، سيكمن الحلّ لواضعي السياسات في تنظيم حملة توعية وطنية لتشجيع زيادة التحاق الأطفال في المدارس وإطلاق حملة محو الأمية على مستوى البلد. سيكون الخيار للسياسات العامة مكلفاً بسبب توفر مستوى أجمالي فقط للبيانات.

ثالثاً- تحليل الأدلة

32- وعند تحليل الأدلة حسب مداخل متعددة ومن ضمنها منظور النوع الاجتماعي، وإجراء تفصيل للبيانات حسب الإعاقة والجنس والعمر والموقع الجغرافي ستتضح الصورة في التعرف على فئة السكان الأكثر عرضةً لعدم الالتحاق بالمدرسة أو عدم الذهاب اليها وبالتالي سيكون هناك أثر في صياغة السياسات ومستوى دقتها.

1- تصنيف البيانات حسب الإعاقة

33- حين تصنف البيانات حسب الإعاقة يتبين أن هناك 72.7 في المائة من السكان ذوي الإعاقة الذين لم يذهبوا الى مدرسة أو لم يكملوا المرحلة الابتدائية بالمقارنة مع السكان الذين ليس لديهم إعاقة بمقدار 48.1 في المائة. كما وهناك 14.4 في المائة فقط من السكان ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي بالمقارنة

6 UNESCO, Global Monitoring Report 2015, EDUCATION FOR ALL 2000-2015: achievements and challenges.

مع السكان الذين ليس لديهم إعاقة بمقدار 25.5 في المائة. وينخفض نسبة التحصيل العلمي للطلاب ذوي الإعاقة مع ارتفاع مستويات التحصيل العلمي بالمقارنة مع الطلاب بدون إعاقة.

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	ISCED Level 0: لا دراسة	ISCED Level 1: التعليم ابتدائي
مجموع السكان	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	83.6	8.9
		ذكور	63.4	19.1
		المجموع	72.7	14.4
	مجموع السكان الذين ليس لديهم إعاقة	إناث	53.9	23.9
		ذكور	42.5	27.1
		المجموع	48.1	25.5

34- كما يلاحظ أن معدل السكان من الشباب (15-24) الأميين ممن لديهم إعاقة تبلغ حوالي 57.8 في المائة، بالمقارنة مع الشباب الأميين الذين ليس لديهم إعاقة بمقدار 13.4 في المائة، أي أن هناك خمسة أشخاص أميين ذوي إعاقة لكل شخص واحد أمي بدون إعاقة.

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	أميين
مجموع السكان	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	61.2
		ذكور	55.4
		المجموع	57.8
	مجموع السكان الذين ليس لديهم إعاقة	إناث	16.8
		ذكور	10.2
		المجموع	13.4

35- وتحفّز هذه الأدلة على طرح سؤال مهم: لمَ التفاوت بين الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين ليس لديهم إعاقة؟ وهل تتباين هذه النسب حسب الموقع الجغرافي؟

2- تصنيف البيانات حسب الموقع الجغرافي

36- عند تصنيف البيانات حسب المنطقة الجغرافية، يتبيّن أن نسبة سكان الريف ذوي الإعاقة الذين لم يذهبوا الى مدرسة أو لم يكملوا المرحلة الابتدائية تبلغ 82.7 في المائة بالمقارنة مع السكان الحضر ذوي الإعاقة الذين لم يذهبوا الى مدرسة أو لم يكملوا المرحلة الابتدائية بمقدار 69.3 في المائة. كما أن 11.3 في المائة فقط من السكان في الريف ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي بالمقارنة مع السكان الحضر ذوي الإعاقة بمقدار 15.4 في المائة. ومعدل السكان من الشباب (15-24) الأميين في الريف ممن لديهم إعاقة تبلغ 66 في المائة، بالمقارنة مع الشباب الأميين في الحضر ممن لديهم إعاقة تبلغ 54.3 في المائة.

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	ISCED Level 0: لا دراسة	ISCED Level 1: التعليم ابتدائي
الحضر	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	80.8	10.1
		ذكور	59.3	20.1
		المجموع	69.3	15.4
الريف	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	92.0	5.3
		ذكور	75.0	16.2
		المجموع	82.7	11.3

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	أميين
حضر	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	57.2
		ذكور	52.4
		المجموع	54.3
ريف	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	71.4
		ذكور	62.6
		المجموع	66.0

37- ويستنتج واضعي البرامج والسياسات أن هناك تباين ليس فقط بين السكان ذوي الإعاقة وبدون إعاقة بل أيضاً هناك تباين بين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم حسب موقعهم الجغرافي. وتحفّز هذه الأدلة على طرح سؤال مهم آخر: هل هناك تفاوت بين الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم حسب الجنس (بشكل أجمالي، والموقع الجغرافي)؟

3- تصنيف البيانات حسب الجنس

38- وحين تصنف بيانات الإعاقة حسب الجنس يتبين أن هناك 83.6 في المائة من السكان الإناث ذوي الإعاقة لم يذهبن الى مدرسة أو لم يكملن المرحلة الابتدائية بالمقارنة مع السكان الذكور ذوي الإعاقة بمقدار 63.4 في المائة. و8.9 في المائة فقط من السكان الإناث ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي بالمقارنة مع السكان الذكور ذوي الإعاقة بمقدار 19.1 في المائة. أي أن هناك ذكرين لكل أنثى ذوي إعاقة حاصلين على شهادة التعليم الابتدائي وتتسع فجوة النوع الاجتماعي بارتفاع المستوى التعليمي. ومعدل السكان من الشباب الاناث الأميين ممن لديهم إعاقة تبلغ 61.2 في المائة، بالمقارنة مع الشباب الذكور الأميين ممن لديهم إعاقة تبلغ 55.4 في المائة.

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	ISCED Level 0: لا دراسة	ISCED Level 1: التعليم ابتدائي
مجموع السكان	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	83.6	8.9
		ذكور	63.4	19.1
		المجموع	72.7	14.4

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	أميين
مجموع السكان	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	61.2
		ذكور	55.4
		المجموع	57.8

4- تصنيف البيانات حسب الموقع الجغرافي والجنس

39- وحين تصنف بيانات الإعاقة حسب الجنس والموقع الجغرافي يتبين أن السكان في الريف منهم 92.0 في المائة من الإناث ذوي الإعاقة لم يذهبن الى مدرسة أو لم يكملن المرحلة الابتدائية بالمقارنة مع 75.0 في المائة من الذكورذوي الإعاقة. و5.3 في المائة فقط من السكان الإناث ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي بالمقارنة مع السكان الذكور ذوي الإعاقة بمقدار 16.2 في المائة. أي أن هناك ثلاثة ذكور لكل أنثى ذوي إعاقة حاصلين على شهادة التعليم الابتدائي في الريف. كما يتبين أن معدل السكان من الشباب الاناث الأميين في الريف ممن لديهم إعاقة تبلغ 71.4 في المائة، بالمقارنة مع الشباب الذكور الأميين ممن لديهم إعاقة تبلغ 62.6 في المائة.

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	ISCED Level 0: لا دراسة	ISCED Level 1: التعليم ابتدائي
الحضر	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	80.8	10.1
		ذكور	59.3	20.1
		المجموع	69.3	15.4
ريف	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	92.0	5.3
		ذكور	75.0	16.2
		المجموع	82.7	11.3

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	أميين
الحضر	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	57.2
		ذكور	52.4
		المجموع	54.3
ريف	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	71.4
		ذكور	62.6
		المجموع	66.0

40- وحين تصنف بيانات الإعاقة حسب الجنس والموقع الجغرافي يتبين أن السكان في الحضر منهم 80.8 في المائة من الإناث ذوي الإعاقة لم يذهبن الى مدرسة أو لم يكملن المرحلة الابتدائية بالمقارنة مع 59.3 في المائة من الذكورذوي الإعاقة. و10.1 في المائة فقط من السكان الإناث ذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي بالمقارنة مع السكان الذكور ذوي الإعاقة بمقدار 20.1 في المائة. أي أن هناك ذكرين لكل أنثى ذوي إعاقة حاصلين على شهادة التعليم الابتدائي في الحضر.

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	ISCED Level 0: لا دراسة	ISCED Level 1: التعليم ابتدائي
الحضر	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	80.8	10.1
		ذكور	59.3	20.1
		المجموع	69.3	15.4
ريف	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	92.0	5.3
		ذكور	75.0	16.2
		المجموع	82.7	11.3

41- فجوة النوع الاجتماعي لذوي الإعاقة الحاصلين على شهادة التعليم الابتدائي هي أكثر حدة في الريف من الحضر. كما يتبين أن معدل السكان من الشباب الاناث الأميين في الحضر ممن لديهم إعاقة تبلغ 57.2 في المائة، بالمقارنة مع الشباب الذكور الأميين ممن لديهم إعاقة تبلغ 52.4 في المائة.

التقسيم الجغرافي	حالة الإعاقة	الجنس	أميين
الحضر	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	57.2
		ذكور	52.4
		المجموع	54.3
ريف	مجموع السكان ذوو الإعاقة	إناث	71.4
		ذكور	62.6
		المجموع	66.0

حاء- أولويات ومتطلبات وضع السياسات

42- تواجه الدول عدة تحديات في تطوير برامج وسياسات أكثر شمولاً ومن أهم هذه التحديات هي محدودية الموارد المالية والبشرية ولذا من الضروري وضع أولويات في صياغة البرامج والسياسات والتي يجب أن تعتمد الى الوصول في الدرجة الأولى الى الفئات الأكثر حرماناً. والبيانات التفصيلية هي أداة قيمة توفر لصانعي السياسات طرق استخدام التحليل في الإحصاءات للتأثير على خيارات السياسات العامة بهدف معالجة قضية لمجموعة من السكان المستضعفين.

43- تشير بيانات المثال أعلاه إلى أنّ عدة عوامل متداخلة تؤثر على التحاق السكان في التعليم الابتدائي، منها حالة الإعاقة والجنس والمنطقة الجغرافية؛ وعبر السنين أدت هذه الظاهرة الى تزايد في عدد الشباب الأميين.

44- وعند تحليل الأدلة حسب مداخل متعددة ومن ضمنها منظور النوع الاجتماعي وإجراء تفصيل للبيانات حسب الإعاقة والجنس والعمر والموقع الجغرافي تتضح الصورة في التعرف على فئات السكان الاكثر حرماناً. فحسب المثال أعلاه الفئة الأولى من السكان الأكثر عرضةً لعدم الالتحاق بالمدرسة أو عدم الذهاب اليها: هم السكان الإناث ذوي الإعاقة في الريف، تليها الفئة الثانية هم السكان الإناث ذوي الإعاقة في الحضر. وبالنسبة الى الأمية بين الشباب فأن أعلى نسبة من السكان الشباب الأميين هم الإناث ذوي الإعاقة في الريف ثم الذكور ذوي الإعاقة في الريف. (أنظر الشكل أدناه).

45- وعليه يمكن أدراج أولوية وضع السياسات في شقين، الأول يعالج التحاق الأطفال في المدارس والثاني يستهدف الشباب الأميين، على أن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة البرامج والسياسات خصوصية كل من الريف والحضر وكذلك الجنس في كل منهما. فليس من الضروري أبداً وضع برامج مشابهة لاستهداف الإناث ذوي الإعاقة في الريف وفي الحضر.

46- كما يجب أجراء دراسات مكثفة لمعرفة المسببات والآثار الناجمة عن عدم ألتحاق الأطفال في كل مدينة أو قرية في الريف، فقد تكون الأسباب مختلقة كلياً في كل منطقة وبالتالي تتم صياغة البرامج لكل منطقة على حدة تستهدف ليس فقط السكان المعنيين بل أيضاً الأسباب التي أدت الى هذه الظاهرة لمعالجتها.

المشكلة	البيانات

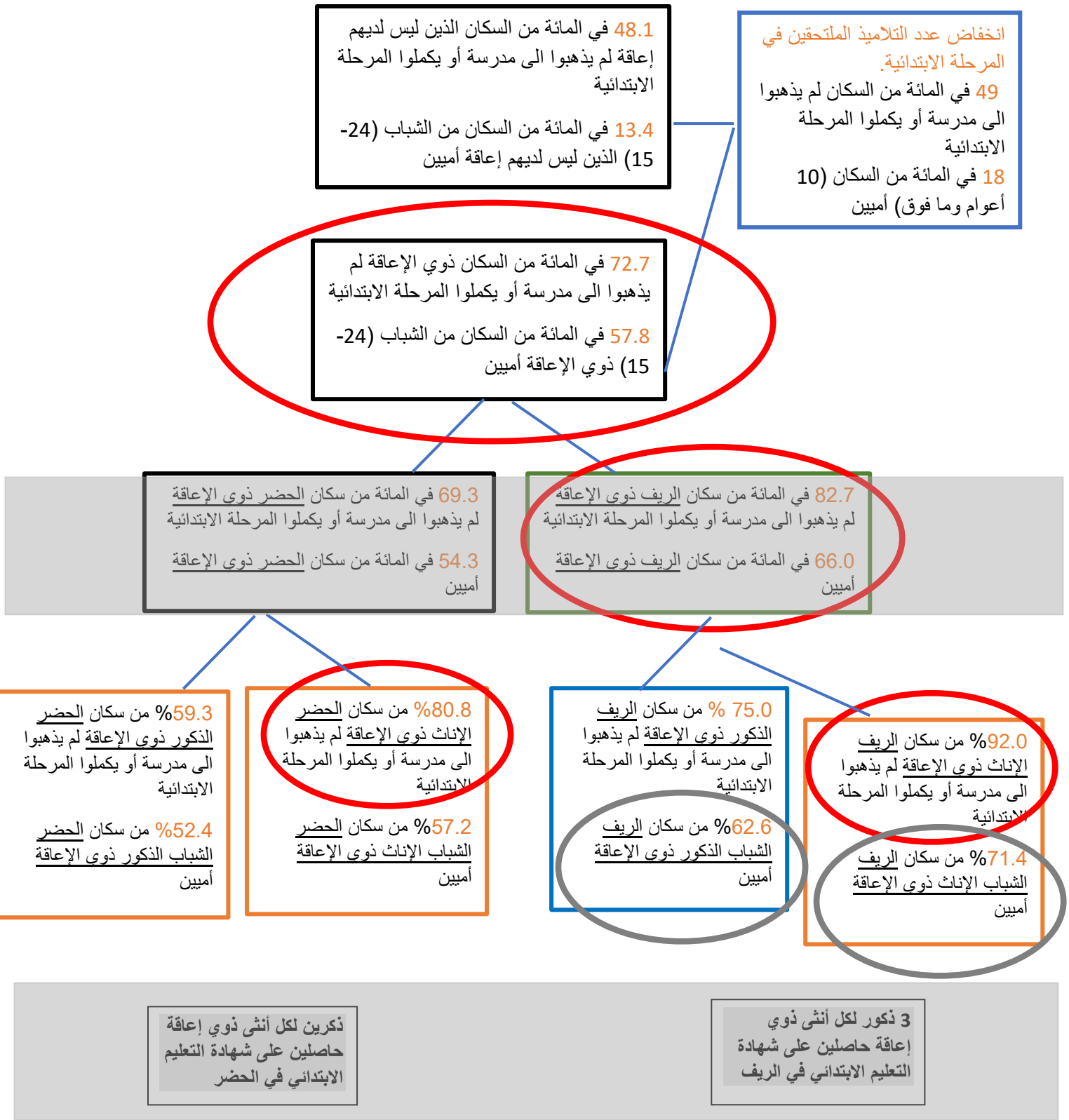

طاء- استنتاجات وتوصيات

47- من الضروري تعزيز القدرات الوطنية على استخدام التحليل في إحصاءات الإعاقة لتطوير برامج وسياسات أكثر شمولاً وقدرة على الوصول إلى الفئات أكثر حرماناً. ومن المهم أيضاً تذليل العقبات الرئيسية أمام إدماج منظور الإعاقة في البرامج الإنمائية وذلك بالعمل على:

(أ) تعزيز التعاون بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وواضعي السياسات والجامعات ومراكز البحوث وذلك بمأسسة عملية التشاور عن طريق إنشاء مجالس استشارية؛

(ب) انتاج بيانات أكثر تفصيلاً تشمل جميع السكان ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد في قياس التقدم المحرز وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد؛

(ج) نشر إحصاءات قابلة للمقارنة ومعيارية تعتمد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وأخلاقيات العمل الاحصائي وتوفّر الشفافية والمصداقية لمستخدمي البيانات؛

(د) استخدام البيانات التفصيلية في تحليل الأدلة ووضع الأولويات في صياغة البرامج والسياسات تهدف الى الوصول في الدرجة الأولى الى فئات السكان ذوي الإعاقة؛

(هـ) تعزيز قدرات واضعي البرامج والسياسات في تحليل الأدلة وأجراء الدراسات المكثفة لوضع البرامج والسياسات ورصدها.

48- واجتماع الخبراء مدعو إلى استعراض الوثيقة والنواتج المقترحة وإبداء الآراء والملاحظات بشأنها بغية تعزيز التعاون بين مستخدمي ومنتجي البيانات وإجراء التحليلات اللازمة لاستخدام أكثر فعالية في صنع سياسات أكثر شمولاً وقدرة على الوصول إلى الفئات أكثر حرماناً.